

المبحث الثالث

الصكوك الإسلامية، ودورها في تمويل البنية التحتية للمشاريع العمرانية

تشير التوقعات إلى زيادة حجم سوق الصكوك الإسلامية، والتي تجاوز صدورها في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى نهاية ٢٠١١ نحو ١٢ مليار دولار^(١).

※ خصص الباحث المبحث المائل لإجابة التساؤل المثار حول: الدور المأمول للصكوك الإسلامية في تمويل البنية التحتية للمشاريع الحيوية؟

وفي ضوء هذا التساؤل العام، فإن التساؤلات الفرعية هي :

- ما هي الحاجة والمقاصد والغايات الاقتصادية والتمويلية المتحققة من جراء إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل مشروعات البنية التحتية ؟

- ما هي الضوابط الشرعية اللازمة لذلك؟

- هل الصكوك الإسلامية، باعتبارها أحد الصيغ الإسلامية للتمويل، بديل عن أنظمة المشاركة مثل الـ B.O.T لتمويل وإقامة مشاريع البنية التحتية؟

- هل هناك نماذج معاصرة لاستخدام الصكوك في تمويل البنية التحتية؟ هل يمكن اقتراح نموذج تطبيقي على الحالة المصرية؟.

※ خطط الباحث لجعل إجابة كل تساؤل من التساؤلات السالفة، موضع مناقشة في فقرة من الفقرات الأربع التالية:

(١) د. حسين حامد حسان، مجلة التمويل الإسلامي، صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، السنة الثانية، العدد الثالث، ربيع الأول ١٤٣٤هـ، فبراير ٢٠١٣م، ص ١٨.

أولاً: الصكوك الإسلامية وتمويل البنية التحتية للمشاريع الحيوية - الحاجة والمقاصد والغايات.

ثانياً: الضوابط العامة للصكوك الاستشارية.

ثالثاً: تمويل البنية التحتية للمشاريع الحيوية بين أسلوب الـ B.O.T والصكوك الاستشارية.

رابعاً: نماذج (تطبيقية / مقترحة) لاستخدام الصكوك في تمويل البنية التحتية.

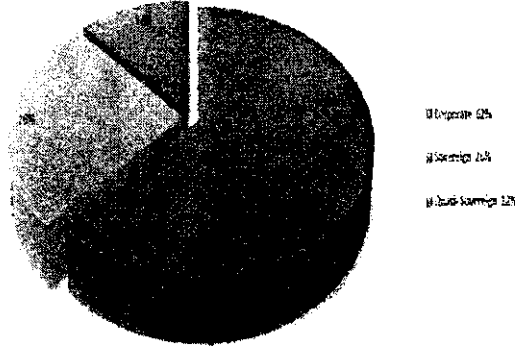
وفيما يلي تناول الباحث للعناصر السالفة.

أولاً: الصكوك الإسلامية وتمويل البنية التحتية للمشاريع الحيوية { الحاجة إلى الإصدار والعمران والمقاصد } :

الجدول التالي (١) يوضح طبيعة الصكوك المصدرة عالمياً والنسبة التي تحتلها مشروعات البنية التحتية

(١) أحمد النجار، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في الدولة، بحث مقدم إلى ندوة «الصكوك الإسلامية وسبل تطبيقها في مصر»، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م، ص ٥٨.

طبيعة الصكوك المصدرة عالمياً في الفترة (2001- 2011)



توزعت اصدارات الصكوك الاسلامية خلال الفترة من عام 2001 وحتى نهاية عام 2011 بين:

62 % صكوك شركات. (لتمويل مشروعات خاصة)

26 % صكوك سيادية. (لتمويل مشروعات حكومية خاصة بالبنية الأساسية)

12 % صكوك مختلطة. (لتمويل مشروعات مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص)

١. الحاجة إلى إصدار الصكوك الإسلامية:

هناك رؤية اقتصادية ترد احتياج السوق المالية الإسلامية لإصدار صكوك الاستثمار الإسلامية لما يأتي^(١):

أ) أن هذه الصكوك تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي نظرياً فهي، استكمال لبقية الآليات والأدوات الاقتصادية التي يتطلبها الاقتصاد الإسلامي. كما أن المؤسسات المالية الإسلامية أحوج ما تكون إلى هذه الأدوات لتحقيق مقاصدها الشرعية المتنوعة لما يأتي :

(١) د. علي محي الدين القره داغي، صكوك الاستثمار، تأصيلها، وضوابطها الشرعية، ودورها في تمويل البنية التحتية والمشاريع الحيوية، مرجع سابق، ص ٩.

- إنها تحتاج إلى مزيد من الأدوات وطرح المنتجات لكسب المستثمرين وتوسيع قاعدة الاستثمار الإسلامي.
- إن البنوك المركزية تشترط على البنوك الإسلامية أن تدع نسبة من ودائعها، أو من الحساب الجاري في حساب البنك المركزي في كل بلد ضماناً للسيولة ونحوها.
- إن وجود هذه الأدوات الاستثمارية الإسلامية يرفع الحرج عن شريحة كبيرة من المستثمرين الذين يحتاجون إلى مثلها لأسباب اقتصادية معقولة.
- إن هذه الأدوات الاستثمارية تساعد الدولة في تغطية عجز ميزانيتها.
- إن وجود هذه الصكوك الاستثمارية يثرى بها السوق المالية الإسلامية (البورصة) لأنها الطرف المكمل للأسهم.
- ب) إن هذه الصكوك تعتبر من أهم الوسائل لتنويع مصادر الموارد الذاتية وتوفير السيولة للأفراد والمؤسسات والشركات والحكومات .
- ج) إن هذه الصكوك تساعد الأفراد على توفير مدخراتهم الصغيرة وتجميعها، وتأمينها.
- د) إن وجود هذه الصكوك يغطي حاجة ملحة للشركات التي تحتاج إلى سيولة لأمد معقول.

٢. الصكوك الإسلامية والتنمية والتعمير الاقتصادي:

إن للصكوك الإسلامية إذا توافرت فيها الشروط والضوابط آثار كبيرة في التنمية الاقتصادية وفي التعمير، وتمويل البنية التحتية، والمشاريع الحيوية، تتمثل فيما يأتي^(١):

(أ) أنها تمثل موجودات من الأعيان والمنافع والخدمات، وبالتالي فإنها تحرك السوق، وتساعد على الدورات الاقتصادية، في حين أن السندات تمثل الديون والالتزام فقط.

(ب) إن الصكوك الإسلامية بجميع أنواعها تساعد على تمويل المشاريع طويلة الأجل، والقصيرة، والمتوسطة، وبالتالي فإنها تحقق جميع الأغراض المشروعة التي تصدر سندات الدين المحرمة لتحقيقها، بل إنها أفضل منها اقتصادياً لأن الصكوك تمثل الموجودات. كما سبق بيانه. وما يترتب على ذلك من منافع اقتصادية، إضافة إلى التحريم الشرعي. الذي يصم السندات، والصكوك منه براء.

(ج) إنها وسيلة ناجحة كذلك لجذب المدخرات، وتجميع الأموال اللازمة لتمويل المشروعات في مختلف الوجوه النافعة خدمة للاقتصاد الوطني .

(د) المساهمة في انتقال رؤوس الأموال من الدول الإسلامية الغنية إلى الدول الفقيرة، ولا سيما إذا أصدرتها مؤسسات مالية إسلامية محترمة مثل بنك التنمية الإسلامي، حيث يحقق ذلك انتقال رؤوس الأموال بين الدول الإسلامية بهدف دعم مشاريع التنمية التي يمكن أن تقام هنا وهناك في رحاب العالم الإسلامي، حيث يمكن من خلال الصكوك الإسلامية القائمة

(١) المرجع السابق، ص ١٥، مسترشداً بـ «مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي» ع ٤ ج ٣ ص ١٨٠٩ والقرارات الصادرة عن مجمع الفقه الدولي في دورته الرابعة المنعقدة بجدة في المملكة العربية السعودية في الفترة ١٨-٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ الموافق ٦-١١ إبريل ١٩٨٨ م.

على الدراسات الجادة المبينة للجدوى الاقتصادية تنمية العالم الإسلامي وغيره.

٣. الصكوك الإسلامية: المقاصد والغايات :

وعليه، وفي ضوء المناقشة السالفة، وما سبق بيانه، يجد البحث أن من المقاصد والغايات المتحققة من تمويل مشاريع البنية التحتية بالصكوك الإسلامية -أيضا- الآتي:

(أ) تحقيق الكفاءة الاقتصادية، إذ يمكن إقامة مشروعات بتكلفة رأسمالية وتشغيلية أقل ومن ثم تقديم مخرجاتها للجمهور بسعر أقل.

(ب) المساهمة في زيادة الكفاءة التشغيلية للاقتصاد الوطني ككل وتقليص الفاقد وغير المستغل من الطاقات وإيجاد خدمات لا تكفي الموارد الحكومية لتوفيرها.

(ج) تنشيط أسواق المال، من خلال الصكوك التي يمكن أن تطرحها الشركات ذات الغرض الخاص التي تؤسس لتنفيذ مشروعات البنية التحتية.

(د) تقليل الإنفاق العام والاقتراض الحكومي، وهو ما يؤدي إلى انخفاض في عجز الموازنة وفي نسبة الدين العام، وبالتالي قد يؤدي إلى تخفيض معدل التضخم دون أن يكون مصحوباً بزيادة في معدل البطالة. وبالتالي نجد أن هذا النظام يسهم من جهة في تقليل الحاجة إلى زيادة الضرائب لبناء مشروعات البنية الأساسية الضرورية. أي أنه يساعد الدولة على التوجه بمواردها الاقتصادية إلى المشروعات الاستراتيجية التي يعجز القطاع الخاص عن تنفيذها، ومن جهة أخرى يجنب الحكومة التداعيات الاقتصادية والتمويلية التي تواجهها في حالة لجوءها إلى الاقتراض وتبعاته من ناحية خدمة الدين وفوائده، ناهيك عن المخالفة الشرعية المتمثلة في التمويل الربوي.